



مكتب تطوير المشاريع  
Project Development Office  
Development - Negotiation - Growth - Optimization

# مقترح السياسات العامة لريادة أعمال المرأة في العراق

Public Policy Proposal for **Women's  
Entrepreneurship** in Iraq

مقترح مساند غير رسمي  
Project Development Office



## تمهيد



يمثل هذا الملف مقترح عملي لتحويل الأنظار الى عامل مؤثر في رفع الناتج المحلي. المرأة العراقية تحتل المرتبة الخامسة عشرة الأدنى عالمياً في بيئة الأعمال المواتية، مع مشاركة اقتصادية لا تتجاوز 11-13.9%، رغم أن زيادة مشاركتها بنسبة 25% وحدها ترفع الناتج المحلي الإجمالي بحوالي 11%.

ليست هذه أيضا أرقامًا من منظمة دولية بعيدة، بل هي خسارة مباشرة في جيب الاقتصاد العراقي، وفراغ في القوة العاملة يؤثر على كل أسرة.

ثلاثون سياسة هنا، موثقة قانونياً ودستورياً بدقة، توسع التمكين عبر سبعة محاور استراتيجية متكاملة وهي أولاً الإطار التشريعي الموحد، ثانياً التمويل المتاح والحقيقي، ثالثاً اقتصاد الرعاية (الحضانات والعمل المرن)، رابعاً التعليم والمهارات الرقمية، خامساً الوصول للأسواق والبنية التحتية، سادساً الحوكمة والبيانات الشفافة، وأخيراً الحماية القانونية والأمان الاجتماعي. كل سياسة قابلة للتطبيق فوراً بموارد محددة وجهات مسؤولة واضحة المعالم.

إن تأخير هذه السياسات ليس خياراً آمناً. كل سنة تمر، تخسر البلاد نسبة من الإنتاجية، ويتقدم منافسوننا في المنطقة. هذا ليس حلمًا بعيد المنال، بل خريطة طريق محددة الخطوات. الوقت لم يعد لدينا كثير.



## السياسة رقم (1)

# إقرار قانون اتحادي خاص بالتمكين الاقتصادي وريادة أعمال المرأة

### نص السياسة / القرار

تشريع قانون اتحادي مستقل تحت اسم (قانون التمكين الاقتصادي وريادة أعمال المرأة العراقية)، يوحد الأحكام المبعثرة في القوانين النافذة، وينشئ هيئة وطنية مستقلة لريادة أعمال المرأة بصلاحيات تنسيقية وتنظيمية ورقابية، ويلزم الوزارات بإصدار تعليمات تنفيذية خلال (180) يومًا من تاريخ النشر.

### الهدف من السياسة

سد الفراغ التشريعي الحالي الذي يصنف العراق بالمرتبة (15) الأدنى عالميًا من حيث البيئة القانونية المواتية للمرأة في الأعمال. القانون يرفع مستوى الحماية من قرار إداري متغير إلى التزام تشريعي ملزم للسلطات الاتحادية والمحلية، وينتج أثرًا مضاعفًا عبر إنشاء مرجعية واحدة تنهي التضارب والازدواجية بين الجهات.

### تفاصيل التنفيذ

الجهة المسؤولة	مجلس النواب (اللجنة القانونية + لجنة المرأة والأسرة والطفولة + لجنة الاقتصاد) - دائرة تمكين المرأة في الأمانة العامة لمجلس الوزراء - وزارة العدل.
المستفيدون	رائدات الأعمال العراقيات (الحاليات والمرتقيات) - أصحاب الشركات المملوكة للمرأة - المنظمات النسوية - غرف التجارة والصناعة - المؤسسات المالية - الجهات الحكومية المنفذة.
السند القانوني والدستوري	المادة (14) من الدستور (المساواة)، المادة (16) (تكافؤ الفرص)، المادة (22) (حق العمل)، المادة (61/أولاً) (اختصاص مجلس النواب بالتشريع) - التزامات العراق بموجب اتفاقية سيداو (المادة 11 و13).
الإطار الزمني	المرحلة التأسيسية: 12 شهرًا من تاريخ التقديم. النفاذ التنفيذي: 18 شهرًا.
مؤشرات الأداء الرئيسية	(1) إقرار القانون وصدوره في الجريدة الرسمية. (2) تأسيس الهيئة الوطنية خلال 6 أشهر من النشر. (3) إصدار 100% من التعليمات التنفيذية خلال 180 يومًا. (4) ارتفاع ترتيب العراق في مؤشر (المرأة وأنشطة الأعمال والقانون) الصادر عن البنك الدولي بعشر مراتب خلال 3 سنوات.

## السياسة رقم (2)

## إصلاح منظومة تسجيل الشركات وتيسيرها للمرأة

## نص السياسة / القرار

تبسيط إجراءات تسجيل الشركات والمنشآت الفردية بموجب قانون الشركات النافذ، وإطلاق نافذة موحدة رقمية عبر وزارة التجارة تتيح إتمام التسجيل خلال (72) ساعة بكلفة رمزية لا تتجاوز (50,000) دينار لأي مشروع تقوده امرأة، مع إلغاء أي متطلبات ضمنية غير قانونية (كاشتراط موافقة ولي الأمر).

## الهدف من السياسة

إزالة الحواجز الإدارية التي تضاعف التكلفة الزمنية والمالية على الرائدات. يقدر أن تقليل مدة التسجيل من المعدل الحالي (نحو 4 - 6 أسابيع) إلى ثلاثة أيام يضاعف معدل الأنشطة الرسمية الجديدة المملوكة للمرأة، ويقلص اللجوء للاقتصاد غير المنظم (الذي يستوعب حاليًا نسبة مرتفعة من العمالة النسائية).

## تفاصيل التنفيذ

وزارة التجارة (دائرة تسجيل الشركات) - هيئة الاستثمار الوطنية - وزارة التخطيط - الأمانة العامة لمجلس الوزراء (رقابة تنفيذية).	الجهة المسؤولة
الرائدات المبتدئات - أصحاب المشاريع متناهية الصغر - الشركات العائلية - المستثمرات في القطاعات الخدمية والتجارية.	المستفيدون
قانون الشركات رقم 21 لسنة 1997 المعدل - قانون تسجيل الشركات - قرارات مجلس الوزراء المتعلقة بتبسيط الإجراءات - قانون الاستثمار رقم 13 لسنة 2006 وتعديلاته.	السند القانوني والدستوري
إطلاق النافذة الرقمية: 9 أشهر. التعميم الوطني على كافة المحافظات: 15 شهرًا.	الإطار الزمني
(1) متوسط زمن التسجيل 72 ساعة أو أقل. (2) زيادة نسبة الشركات المسجلة حديثًا المملوكة للمرأة إلى (15%) من الإجمالي خلال 3 سنوات (مقارنة بأقل من 5% حاليًا). (3) نسبة رضا 85% من المستخدمين. (4) نسبة الرقمنة 100% من الإجراءات.	مؤشرات الأداء الرئيسية

## السياسة رقم (3) تخصيص حصة إلزامية (15%) من المشتريات الحكومية للمشاريع التي تقودها المرأة

نص السياسة / القرار

تعديل تعليمات تنفيذ العقود الحكومية رقم 2 لسنة 2014 والقرارات التنظيمية ذات الصلة لتخصيص ما لا يقل عن (15%) من قيمة المشتريات الحكومية السنوية لصالح الشركات والمنشآت المملوكة أو التي تقودها المرأة، مع آلية تحقق ورقابة سنوية.

الهدف من السياسة

إنتاج سوق مضمون حجمه مليارات الدنانير للشركات التي تقودها النساء. عند قيمة مشتريات حكومية تقديرية سنوية تفوق (30) تريليون دينار، فإن حصة (15%) تعني سوقاً مضموناً بقيمة لا تقل عن (4.5) تريليون دينار سنوياً، يخلق آلاف الوظائف ويعزز الصلابة التمويلية للشركات النسائية.

تفاصيل التنفيذ

وزارة التخطيط (دائرة العقود الحكومية) - وزارة المالية - الأمانة العامة لمجلس الوزراء - ديوان الرقابة المالية الاتحادي.	الجهة المسؤولة
الشركات المملوكة للمرأة في قطاعات التوريد، المقاولات الصغيرة والمتوسطة، الخدمات الاستشارية، التغذية، التصنيع الخفيف، التقنية.	المستفيدون
المادة (16) من الدستور (تكافؤ الفرص) - المادة (26) (تشجيع القطاع الخاص) - تعليمات تنفيذ العقود الحكومية - قانون الموازنة الاتحادية السنوي.	السند القانوني والدستوري
إصدار التعديل التنظيمي: 6 أشهر. التطبيق التدريجي: 5% السنة الأولى، 10% الثانية، 15% من السنة الثالثة.	الإطار الزمني
(1) نسبة إنفاق المشتريات الحكومية الذاهبة لشركات نسائية. (2) عدد العقود الممنوحة. (3) حجم الوظائف المستحدثة. (4) نسبة الامتثال عبر الوزارات والمحافظات.	مؤشرات الأداء الرئيسية

## السياسة رقم (4)

# التطبيق الصارم للفصل العاشر من قانون العمل رقم 37 لسنة 2015

### نص السياسة / القرار

إصدار حزمة تعليمات تنفيذية ملزمة لتفعيل المواد (85-92) من قانون العمل بشأن حماية المرأة العاملة (الأمومة، الرضاعة، إنشاء دور الحضانه، منع التمييز، حظر التحرش)، مع إنشاء مفتشية عمل متخصصة بحقوق المرأة، ورفع الغرامات إلى حد رادع (10 مليون دينار لكل مخالفة تكرر).

### الهدف من السياسة

معالجة الفجوة بين النص القانوني والتطبيق الفعلي. دراسة منظمة العمل الدولية (2024) تظهر أن 91.7% من العاملات في مواقع تابعة، والكثير من منشآت القطاع الخاص لا تلتزم بالمادة (92) التي تفرض إنشاء دور حضانه. التطبيق الصارم يرفع معدلات استبقاء المرأة العاملة وينعكس على ريادة الأعمال لاحقًا.

### تفاصيل التنفيذ

وزارة العمل والشؤون الاجتماعية (مفتشية العمل) - الاتحاد العام لنقابات العمال - الجهاز المركزي للإحصاء.	الجهة المسؤولة
العاملات في القطاع الخاص - الأمهات العاملات - الشركات الملتزمة (تحصل على دوافز) - أصحاب العمل (وضوح تنظيمي).	المستفيدون
قانون العمل رقم 37 لسنة 2015، الفصل العاشر، المواد (85-92) - اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم 183 (مصادق عليها في تشرين الأول 2019) - المادة (22) من الدستور.	السند القانوني والدستوري
إصدار التعليمات: 4 أشهر. تشكيل مفتشية متخصصة: 8 أشهر. حملة امتثال أولى: 12 شهرًا.	الإطار الزمني
(1) نسبة منشآت القطاع الخاص الملتزمة بتوفير دور حضانه (الهدف: 60% خلال 3 سنوات). (2) عدد المخالفات المسجلة والمعالجة. (3) نسبة إجازات الأمومة المدفوعة فعليًا. (4) انخفاض شكاوى التحرش بنسبة 40%.	مؤشرات الأداء الرئيسية

## السياسة رقم (5)

# تشريع قانون وطني لمكافحة التحرش والعنف الاقتصادي في بيئة العمل

### نص السياسة / القرار

إصدار قانون مستقل لمكافحة التحرش الجنسي وسائر أشكال العنف الاقتصادي (كالحرمان من الأجر، الإكراه على التنازل، المضايقة بغرض الاستقالة)، مع تعريف قانوني واضح، لجان تحقيق سريع داخل كل منشأة توظف  $\geq 20$  عاملاً، وعقوبات جنائية ومدنية.

### الهدف من السياسة

إزالة بيئة عمل معادية تضطر (13%) من النساء غير العاملات إلى الانسحاب بسبب المضايقة الأسرية أو الزوجية (البنك الدولي، 2024)، ومعالجة التحرش داخل المنشآت. بيئة عمل آمنة شرط ضروري لتحويل النية للعمل إلى ممارسة فعلية وريادة أعمال.

### تفاصيل التنفيذ

الجهة المسؤولة	مجلس النواب - وزارة العدل - وزارة العمل والشؤون الاجتماعية - وزارة الداخلية (شعب حماية الأسرة) - المجلس الأعلى للقضاء.
المستفيدون	العاملات في جميع القطاعات - رائدات الأعمال المتعرضات للابتزاز - المنشآت الراغبة في بيئة امتثال.
السند القانوني والدستوري	المادة (29/رابعاً) من الدستور (منع العنف)، المادة (37/ثانياً) (الحماية من الإكراه)، قانون العمل رقم 37/2015 (تعريف التحرش)، التزامات سيداو.
الإطار الزمني	مسودة القانون: 6 أشهر. الإقرار: 12-15 شهراً. نفاذ التطبيق: 18 شهراً.
مؤشرات الأداء الرئيسية	(1) عدد اللجان المنشأة في المنشآت. (2) نسبة البلاغات المعالجة خلال 30 يوماً (الهدف: 80%). (3) انخفاض نسبة الاستقالات النسائية بسبب بيئة العمل. (4) ارتفاع ثقة العاملات في منظومة الشكاوى.

## السياسة رقم (6) ضمان حقوق المرأة في الملكية والميراث المنتجين

### نص السياسة / القرار

تعزيز التطبيق الفعلي لحق المرأة في التملك الكامل والانتفاع الاقتصادي من الموروث، بإصدار تعليمات ملزمة لدوائر التسجيل العقاري والمصارف تمنع اشتراط موافقة ذكر من الأسرة، مع حملة وطنية لتسجيل العقارات باسم المرأة المستحقة، وتوفير مساعدة قانونية مجانية لها.

### الهدف من السياسة

الملكية العقارية شرط أساسي للضمانة المصرفية في العراق. حرمان المرأة من الوصول الفعلي لموروثها يسد أمامها باب التمويل. دعم حقها الفعلي في التملك يرفع نسبة الضمانات المتاحة لها، ويعزز قوتها التفاوضية في الأسرة والسوق.

### تفاصيل التنفيذ

وزارة العدل (دائرة التسجيل العقاري) - المجلس الأعلى للقضاء (المحاكم الشرعية والأحوال الشخصية) - البنك المركزي العراقي - نقابة المحامين.	الجهة المسؤولة
النساء المستحقات للميراث - المتعاملات مع المصارف - الأرامل والمطلقات - الرائدات الباحثات عن ضمانات.	المستفيدون
المادة (23) من الدستور (حرمة الملكية الخاصة وحق التملك) - القانون المدني العراقي رقم 40 لسنة 1951 - قانون الأحوال الشخصية رقم 188 لسنة 1959.	السند القانوني والدستوري
إصدار التعليمات: 6 أشهر. حملة التسجيل الوطنية: 24 شهرًا (تمتد على محافظتين كل 4 أشهر).	الإطار الزمني
(1) نسبة العقارات المسجلة باسم النساء (الهدف: رفعها بـ10 نقاط مئوية). (2) عدد حالات المساعدة القانونية المقدمة. (3) انخفاض شكاوى الحرمان من الميراث. (4) ارتفاع نسبة الضمانات العقارية المقدمة من النساء في القروض.	مؤشرات الأداء الرئيسية

## السياسة رقم (7)

# تأسيس صندوق سيادي وطني لتمويل ريادة أعمال المرأة برأسمال (500) مليار دينار

### نص السياسة / القرار

إنشاء صندوق تمويلي مستقل برأسمال ابتدائي لا يقل عن (500) مليار دينار عراقي من الموازنة الاتحادية، تضاف إليه مساهمات شركاء التنمية الدوليين، لتقديم تمويلات ميسرة تتراوح بين (10 - 500) مليون دينار، بفائدة رمزية (2-4%) وفترة سماح (12) شهرًا.

### الهدف من السياسة

سد فجوة التمويل الأكثر حدة. تشير بيانات البنك الدولي (Findex 2021) إلى أن أقل من (20%) من البالغين في العراق لديهم حسابات مصرفية، وأقل من (5%) من المنشآت الصغيرة والمتوسطة تستخدم الاقتراض المصرفي، والفجوة الجندرية أوسع. صندوق مخصص يرفع نسبة الوصول لتمويل المشاريع النسوية تصاعديًا.

### تفاصيل التنفيذ

وزارة المالية - البنك المركزي العراقي - مصرف ريادة للتنمية الاجتماعية - مجلس إدارة مستقل يضم ممثلين حكوميين ودوليين وخبراء.	الجهة المسؤولة
رائدات الأعمال في المراحل الأولى (Seed) - أصحاب الشركات الصغيرة والمتوسطة - المشاريع في القطاعات الإنتاجية والخدمية والتقنية.	المستفيدون
قانون الموازنة الاتحادية - قانون البنك المركزي رقم 56 لسنة 2004 - قانون دعم المشاريع الصغيرة المدرة للدخل رقم 10 لسنة 2012 وتعديله رقم 14 لسنة 2023 - المادة (26) من الدستور.	السند القانوني والدستوري
التأسيس القانوني: 6 أشهر. الإطلاق التشغيلي: 12 شهرًا. التوسع الكامل: 24 شهرًا.	الإطار الزمني
(1) عدد القروض الممنوحة سنويًا (الهدف: 5,000 قرض/سنة). (2) القيمة الإجمالية المنفقة. (3) نسبة استرداد القروض (الهدف: 85%). (4) عدد الوظائف المستحدثة. (5) توزيع جغرافي عادل على المحافظات.	مؤشرات الأداء الرئيسية

## السياسة رقم (8)

# تخصيص (30%) من محفظة مبادرات البنك المركزي ومصرف ريادة للمشاريع النسائية

### نص السياسة / القرار

إصدار تعليم تنظيمي من البنك المركزي يلزم المصارف المشاركة في مبادرة الـ(4) تريليون دينار ومبادرات التمويل الأخرى، وكذلك مصرف ريادة للتنمية الاجتماعية، بتخصيص حصة (30%) كحد أدنى من محافظها السنوية لتمويل المشاريع التي تقودها المرأة، مع تقارير ربع سنوية علنية.

### الهدف من السياسة

تحويل رأس المال المتوفر بالفعل (تريليونات الدنانير) نحو المرأة. مبادرة الـ(4) تريليون دينار في طور التنفيذ، ومصرف ريادة المنشأ 2023 هو قناة نموذجية. دون حصة إلزامية، يذهب التمويل تقليدياً للذكور. حصة (30%) تضخ ما لا يقل عن (1.2) تريليون دينار سنوياً للمرأة.

### تفاصيل التنفيذ

الجهة المسؤولة	البنك المركزي العراقي (دائرة المصارف) - مصرف ريادة للتنمية الاجتماعية - جمعية المصارف العراقية - وزارة المالية.
المستفيدون	رائدات الأعمال ذوات المشاريع المتوسطة والكبيرة - المصارف (تنوع محفظتها) - الاقتصاد الوطني (تنوع التمويل).
السند القانوني والدستوري	قانون البنك المركزي العراقي رقم 56 لسنة 2004 (صلاحيات البنك الرقابية) - قانون المصارف رقم 94 لسنة 2004 - استراتيجية الشمول المالي 2025-2029.
الإطار الزمني	إصدار التعليمات: 3 أشهر. التطبيق التدريجي: 10% أول 6 أشهر، 20% حتى 12 شهراً، 30% من السنة الثانية.
مؤشرات الأداء الرئيسية	(1) نسبة المحفظة المصرفية الموجهة للمرأة. (2) عدد الحسابات المصرفية النسائية المفتوحة. (3) تقلص الفجوة الجندرية في امتلاك الحسابات للنصف بحلول 2030 (هدف استراتيجية الشمول المالي). (4) معدل سداد القروض النسائية.

## السياسة رقم (9) إنشاء آلية وطنية لضمان القروض للمرأة بدون اشتراط ضمانات عقارية

نص السياسة / القرار

تأسيس (صندوق ضمان القروض النسائية) بتغطية تصل إلى (80%) من قيمة القرض، يُغني عن اشتراط الرهن العقاري الذي يُحرم معظم النساء منه، ويقبل ضمانات بديلة (كفلاء، رأس المال العامل، المعدات، التدفقات النقدية المستقبلية، العقود الموقعة).

الهدف من السياسة

الضمانة العقارية هي العائق الأول أمام تمويل المرأة (تقرير IFC 2017 يبين أن 78% من أصول الشركات في الدول النامية منقولة، ولا تقبلها المصارف التقليدية كضمان). كسر هذا الحاجز يفتح حنفية التمويل لمئات الآلاف من رائدات اللواتي لا يمتلكن عقارات باسمهن.

تفاصيل التنفيذ

وزارة المالية - البنك المركزي العراقي - شركة ضمان الودائع العراقية - الصندوق المقترح (هيكل مستقل).	الجهة المسؤولة
رائدات بدون ضمانات تقليدية - الشابات الخريجات - أصحاب المشاريع في القطاعات الإبداعية والتقنية والخدمية.	المستفيدون
قانون المصارف 94/2004 - قانون البنك المركزي 56/2004 - المادة (23/ثانيًا) من الدستور (تشجيع الاستثمار) - قانون المعاملات المضمونة (يحتاج إقرار إن لم يُقر).	السند القانوني والدستوري
تأسيس الصندوق: 9 أشهر. الاتفاقيات مع المصارف: 12 شهرًا. الإصدار التشغيلي: 15 شهرًا.	الإطار الزمني
(1) عدد القروض المضمونة سنويًا. (2) القيمة الإجمالية للضمانات المفعلة. (3) نسبة التعثر (الهدف: أقل من 10%). (4) ارتفاع نسبة القروض المقدمة لنساء بدون ضمانات عقارية من أقل من 5% أكثر من 40% خلال 5 سنوات.	مؤشرات الأداء الرئيسية

## السياسة رقم (10) اعتماد إطار تنظيمي للتمويل المراعي للنوع الاجتماعي في القطاع المصرفي

### نص السياسة / القرار

إصدار لائحة تنظيمية من البنك المركزي بإسم الإطار الوطني للتمويل المراعي للنوع الاجتماعي، تلزم جميع المصارف (حكومية وأهلية) بإعداد سياسات إقراض مراعية للنوع، تدريب موظفيها، إزالة المعايير التمييزية الضمنية (كاشتراط موافقة الزوج، تقليل سقف القرض بناء على الجنس)، وإصدار منتجات مالية مصممة للمرأة.

### الهدف من السياسة

مكافحة التمييز البنوي داخل المنظومة المصرفية. الأدلة الدولية (CGAP، 2024) تظهر أن نساء يسدن القروض بنسب أعلى من الذكور، لكنهن يواجهن رفضاً أكبر. إزالة التحيز الهيكلي يرفع الشمول دون أي زيادة في المخاطر.

### تفاصيل التنفيذ

الجهة المسؤولة	البنك المركزي العراقي (دائرة الرقابة المصرفية) - جمعية المصارف العراقية - المصارف الحكومية والأهلية.
المستفيدون	جميع النساء المتعاملات مع المصارف - المنظومة المصرفية (تحسين ملف المخاطر) - الشمول الاقتصادي الوطني.
السند القانوني والدستوري	قانون البنك المركزي رقم 56/2004 - المادة (14) من الدستور - التزامات العراق في اتفاقية سيداو - مبادئ لجنة بازل للرقابة المصرفية بشأن الشمول.
الإطار الزمني	مسودة الإطار: 4 أشهر. التشاور القطاعي: 6 أشهر. النفاذ: 9 أشهر.
مؤشرات الأداء الرئيسية	(1) عدد المصارف الملتزمة بالإطار. (2) عدد المنتجات المالية المخصصة للمرأة. (3) نسبة التدريب الجندري في فروع المصارف (70%). (4) تضيق الفجوة الجندرية في قبول طلبات القروض بنسبة 50% خلال 3 سنوات.

## السياسة رقم (11)

# ترخيص مؤسسات التمويل الأصغر (Microfinance) المتخصصة بخدمة المرأة

### نص السياسة / القرار

إصدار البنك المركزي ضوابط ترخيص خاصة بمؤسسات التمويل الأصغر (MFIs) العاملة في المجتمعات المحلية، مع تخفيف اشتراطات رأس المال لتلك المخصصة لخدمة المرأة الريفية والمتضررة من النزاعات وذات الدخل المحدود، بشرط الامتثال لمعايير الحوكمة والشفافية.

### الهدف من السياسة

التمويل الأصغر يعد الحل الأنجع لشريحة واسعة من النساء اللواتي لا تصلح لهن المنتجات المصرفية التقليدية. في الأردن ومصر، أثبتت مؤسسات التمويل الأصغر قدرتها على الوصول لملايين النساء بقروض صغيرة (0.5 - 20 مليون دينار) ذات معدل سداد يتجاوز (95%).

### تفاصيل التنفيذ

الجهة المسؤولة	البنك المركزي العراقي - شبكة التمويل الأصغر (إن وجدت) - منظمات المجتمع المدني المرخصة للعمل المالي.
المستفيدون	النساء في المناطق الريفية - الأرامل والمطلقات - النازحات والعائدات - النساء ذوات الدخل المحدود - صغار المنتجين.
السند القانوني والدستوري	قانون البنك المركزي 56/2004 - توجيهات البنك الدولي ومبادرة GIZ للشمول المالي - استراتيجية الشمول المالي الوطنية 2025-2029.
الإطار الزمني	مسودة الضوابط: 6 أشهر. استقبال طلبات الترخيص: من الشهر العاشر. الإطلاق الفعلي: 15 شهراً.
مؤشرات الأداء الرئيسية	(1) عدد المؤسسات المرخصة (الهدف: 30 خلال 3 سنوات). (2) عدد المستفيدات المباشرات (الهدف: 200 ألف). (3) نسبة السداد. (4) التغطية الجغرافية (كل محافظة = مؤسستان).

## السياسة رقم (12)

# برنامج وطني للاستثمار في دور الحضانة ورعاية الأطفال

### نص السياسة / القرار

إطلاق البرنامج الوطني لرعاية الطفولة المبكرة بهدف رفع نسبة الأطفال الملتحقين بمراكز رعاية رسمية من (1%) حاليًا إلى (10%) بحلول 2030، عبر إنشاء (2,000) مركز مدعوم حكوميًا في المحافظات والمناطق الصناعية، وتقديم إعانات مباشرة للأسر ذات الدخل المنخفض.

### الهدف من السياسة

العائق الأول لمشاركة المرأة اقتصاديًا. 32% من النساء غير العاملات يذكرن رعاية الأطفال السبب الأول، و49% من الأمهات العاملات يطالبن بخدمات رعاية رسمية. توفير هذه الخدمة يحرر قوة عاملة ضخمة لتمكين رائدات من التفرغ لمشاريعهن.

### تفاصيل التنفيذ

وزارة العمل والشؤون الاجتماعية - وزارة التربية (رياض الأطفال) - وزارة الصحة (الرقابة الصحية) - المحافظات (التنفيذ المحلي) - وزارة التخطيط.	الجهة المسؤولة
الأمهات العاملات ورائدات الأعمال - الأطفال (تنمية مبكرة) - القطاع الخاص (قوة عاملة مستقرة) - الاقتصاد الوطني.	المستفيدون
المادة (29) من الدستور (حماية الأمومة والطفولة) - المادة (92) من قانون العمل 37/2015 (إلزام صاحب العمل بإنشاء دور حضانة) - قانون رعاية الأحداث.	السند القانوني والدستوري
المرحلة الأولى (بنية تحتية نموذجية): 18 شهرًا. المرحلة الثانية (توسع): 3-5 سنوات.	الإطار الزمني
(1) عدد المراكز المنشأة سنويًا. (2) نسبة الأطفال الملتحقين. (3) ارتفاع مشاركة المرأة في القوى العاملة (الهدف: +5 نقاط مئوية حتى 2030، يرفع GDP بـ 1.6%). (4) نسبة إعانات الأسر الفقيرة.	مؤشرات الأداء الرئيسية

## السياسة رقم (13) حوافز ضريبية للقطاع الخاص الموفر لخدمات الرعاية الأسرية

نص السياسة / القرار

تعديل قانون ضريبة الدخل رقم 113 لسنة 1982 لإضافة خصم ضريبي بنسبة (150%) من كلفة توفير دور حضانة أو نقل الأمهات أو جدولة مرنة، مع إعفاءات جمركية على معدات الحضانات ومستلزماتها، لمدة (5) سنوات قابلة للتجديد.

الهدف من السياسة

تحويل مسؤولية الرعاية من عبء إلى استثمار للقطاع الخاص. تجارب مكتب تطوير المشاريع في نظام المحاكاة أظهرت أن الحوافز الضريبية تضاعف التزام القطاع الخاص بالمادة (92) من قانون العمل، ويرفع استبقاء المرأة العاملة بنسبة (35% - 45%).

تفاصيل التنفيذ

وزارة المالية (هيئة الضرائب، هيئة الكمارك) - وزارة العمل - اتحاد الصناعات العراقية - غرفة تجارة بغداد.	الجهة المسؤولة
الشركات الكبيرة والمتوسطة - العاملات والأمهات - مزودو خدمات الحضانة - الاقتصاد الوطني.	المستفيدون
قانون ضريبة الدخل 113/1982 - قانون التعرفة الجمركية - المادة (28) من الدستور (تنظيم الضرائب بقانون).	السند القانوني والدستوري
التعديل التشريعي: 9 أشهر. النفاذ: 12 شهرًا.	الإطار الزمني
(1) عدد الشركات المستفيدة من الحوافز سنويًا. (2) عدد دور الحضانة المنشأة في القطاع الخاص. (3) نسبة الأمهات العاملات المنتفعات. (4) انخفاض معدل ترك العمل للأمهات بنسبة 30%.	مؤشرات الأداء الرئيسية

## السياسة رقم (14) إطار قانوني للعمل المرن والعمل عن بعد

نص السياسة / القرار

إصدار تعديل على قانون العمل 37/2015 يضيف فصلاً خاصاً بترتيبات العمل المرنة ينظم العمل عن بعد، العمل بدوام جزئي، الجدولة المرنة، والتوظيف المشترك، مع حماية جميع هذه الفئات بالضمان الاجتماعي والاعتراف القانوني الكامل.

الهدف من السياسة

العائق الثاني لمشاركة المرأة هو عدم موازنة فرص العمل (15% من النساء غير العاملات). العمل المرن يتيح للأمهات والمشاركات في ريادة الأعمال الجمع بين المسؤوليات. تجارب كوفيد-19 أثبتت جدوى العمل عن بعد، لكنه غير محمي قانونياً.

تفاصيل التنفيذ

وزارة العمل والشؤون الاجتماعية - مجلس النواب - مؤسسة التقاعد والضمان الاجتماعي - اتحاد الصناعات.	الجهة المسؤولة
الأمهات العاملات - الرائدات اللاتي يجمعن بين العمل والأسرة - ذوات الإعاقة - النساء في المناطق النائية.	المستفيدون
قانون العمل رقم 37/2015 - قانون التقاعد والضمان الاجتماعي للعمال رقم 39/1971 - توصيات منظمة العمل الدولية (رقم 205).	السند القانوني والدستوري
مسودة التعديل: 6 أشهر. المشاورة الوطنية: 9 أشهر. النفاذ: 12 شهراً.	الإطار الزمني
(1) نسبة العاملات بترتيبات مرنة (الهدف: 25% خلال 3 سنوات). (2) عدد عقود العمل عن بعد المسجلة. (3) شمول (100%) بالضمان الاجتماعي. (4) ارتفاع مشاركة المرأة في القوى العاملة.	مؤشرات الأداء الرئيسية

## السياسة رقم (15)

### إدماج ريادة الأعمال في المناهج الدراسية الثانوية والجامعية

#### نص السياسة / القرار

تعديل المناهج في المرحلة الثانوية والجامعية لإدخال مقرر إلزامي بعنوان ريادة الأعمال والحرية الاقتصادية بمحتوى مراعي للنوع الاجتماعي (قصص نجاح نسائية، أمثلة عراقية، أدوات تخطيط، أساسيات التمويل)، لجميع التخصصات وليس كلية الإدارة والاقتصاد فقط.

#### الهدف من السياسة

أن برامج ريادة الأعمال أقنعت مئات الشباب بالتفكير في تأسيس أعمالهن الخاصة. الإدماج في المنهج يصل لـ (15 - 18) مليون طالب/طالبة ويبنى جيلاً ريادياً قبل أن يواجه سوق العمل.

#### تفاصيل التنفيذ

وزارة التربية - وزارة التعليم العالي والبحث العلمي - الجامعة التكنولوجية وجامعة بغداد (قيادة التصميم) - منظمات ريادة الأعمال.	الجهة المسؤولة
طلاب الثانوية والجامعة (نساء ورجال) - الاقتصاد الوطني - الاقتصاد غير النفطي.	المستفيدون
قانون وزارة التربية رقم 22 لسنة 2011 - قانون التعليم العالي - استراتيجية التعليم الوطني - المادة (34) من الدستور (حق التعليم).	السند القانوني والدستوري
تصميم المنهج: 9 أشهر. التدريب التجريبي للمعلمين: 12 شهراً. التعميم الوطني: 18 شهراً.	الإطار الزمني
(1) نسبة المدارس والجامعات المطبقة (80% خلال 3 سنوات). (2) عدد المعلمين المدربين. (3) نسبة الخريجات الراغبات في إطلاق أعمال ترتفع من (~10%) حالياً إلى (25%). (4) عدد الأعمال الناشئة الطلابية.	مؤشرات الأداء الرئيسية

## السياسة رقم (16)

### إنشاء شبكة حاضنات ومسرعات أعمال نسائية في جميع المحافظات

#### نص السياسة / القرار

تأسيس شبكة من (18) حاضنة ومسرعة أعمال (واحدة على الأقل في كل محافظة) بتعاون القطاعين العام والخاص، توفر (40%) على الأقل من مقاعدها للرائدات، بحزم خدمات تشمل: موقع عمل، إرشاد، تمويل بذري (50 - 200 مليون دينار)، ربط بالمستثمرين، ودعم قانوني ومحاسبي.

#### الهدف من السياسة

الحاضنات تثبت أنها الأكثر فاعلية في تحويل الفكرة إلى شركة قابلة للنمو. في المنطقة، الحاضنات المخصصة للمرأة في دول أخرى أنتجت مئات الشركات الناجحة. العراق حاليًا يفتقر لشبكة حاضنات متخصصة بالنوع الاجتماعي.

#### تفاصيل التنفيذ

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي (مراكز الابتكار الجامعية) - وزارة الصناعة والمعادن - هيئة الاستثمار الوطنية - المحافظات - الجامعات والكليات التقنية.	الجهة المسؤولة
الرائدات في المراحل الأولى - الطالبات - الباحثات - أصحاب الأفكار التقنية والإبداعية.	المستفيدون
قانون الاستثمار رقم 13 لسنة 2006 وتعديلاته - قانون التعليم العالي - المواد (25) و(26) من الدستور.	السند القانوني والدستوري
الحاضنة النموذجية (بغداد): 12 شهرًا. التعميم على المحافظات: 36 شهرًا.	الإطار الزمني
(1) عدد الحاضنات العاملة (18). (2) عدد الشركات المحتضنة سنويًا (500). (3) نسبة الشركات التي تستمر بعد 3 سنوات (60%). (4) حجم الاستثمار المستقطب (100 مليار دينار/سنة).	مؤشرات الأداء الرئيسية

## السياسة رقم (17)

## إلزامية التقرير الوطني السنوي عن ريادة أعمال المرأة

## نص السياسة / القرار

إصدار قرار يلزم الحكومة (ممثلة بدائرة تمكين المرأة ووزارة التخطيط) بتقديم تقرير سنوي إلى مجلس النواب، يراجع تنفيذ السياسات المقترحة في الملف الكامل بعد الإطلاع والتبني، مع تقييم مستقل من منظمة رقابية ولجنة خارجية.

## الهدف من السياسة

التقرير يضمن المساءلة الحكومية ويحول السياسات إلى التزامات قابلة للقياس. دون مراجعة دورية، تتحول السياسات إلى حبر على ورق. التقرير يقدم علناً ويناقش في جلسة برلمانية مخصصة.

## تفاصيل التنفيذ

الجهة المسؤولة	دائرة تمكين المرأة - وزارة التخطيط - ديوان الرقابة المالية الاتحادي - مجلس النواب (لجنة المرأة).
المستفيدون	البرلمان - الجمهور - الإعلام - الشركاء الدوليون - الرائدات (شفافية ومساءلة).
السند القانوني والدستوري	النظام الداخلي لمجلس النواب - قانون ديوان الرقابة المالية الاتحادي - التزامات سيداو (التقرير الدوري).
الإطار الزمني	أول تقرير: بعد 12 شهرًا من بدء تنفيذ السياسات. دوري سنوي بعدها.
مؤشرات الأداء الرئيسية	(1) إصدار التقرير في موعده. (2) نسبة الأهداف المحققة. (3) عدد التوصيات المعتمدة. (4) تقييم مستقل إيجابي من 3 منظمات دولية.

## السياسة رقم (18)

### إنشاء صندوق الصمود لرائدات الأعمال من ذوي الشهداء

نص السياسة / القرار

تأسيس صندوق مخصص برأسمال (200) مليار دينار باسم صندوق الصمود لرائدات الأعمال من ذوي الشهداء، يستهدف بشكل حصري الرائدات من عوائل الشهداء، وضحايا التفجيرات الإرهابية، وضحايا الطائفية.

الهدف من السياسة

دماء الشهداء التي صانت العراق تستحق أن يصون العراق عوائلهم. اليوم، آلاف الأرامل وبنات الشهداء يحملن مسؤولية إعالة أسرهن دون تأهيل اقتصادي حقيقي، فيما يقتصر الدعم الحكومي القائم على الرواتب التقاعدية التي لا تكفي لبناء استقلال اقتصادي. هذا الصندوق ينقل عوائل الشهداء من حالة التلقي إلى حالة الإنتاج، ويحول التضحية إلى رافعة اقتصادية للأسرة والمجتمع.

تفاصيل التنفيذ

الجهة المسؤولة	مؤسسة الشهداء - الأمانة العامة لمجلس الوزراء - وزارة المالية - دائرة تمكين المرأة - البنك المركزي العراقي (الإشراف المالي).
المستفيدون	زوجات وبنات وأمهات شهداء العراق - عوائل ضحايا التفجيرات الإرهابية - الأرامل والمعيلات من هذه الفئات حصراً.
السند القانوني والدستوري	قانون مؤسسة الشهداء رقم (2) لسنة 2016 - قانون تعويض المتضررين جراء العمليات الحربية والأخطاء العسكرية والعمليات الإرهابية رقم (20) لسنة 2009 - المادة (30) من الدستور (الضمان الاجتماعي) - المادة (132) من الدستور (رعاية الدولة لذوي الشهداء) - قانون صندوق إعمار المناطق المتضررة.
الإطار الزمني	تأسيس الصندوق وإصدار التعليمات: 6 أشهر. المرحلة الأولى (2,000 مستفيدة): 12 شهراً. التوسع الكامل عبر المحافظات: 36 شهراً.
مؤشرات الأداء الرئيسية	(1) عدد المستفيدات سنوياً (الهدف التراكمي: 10,000 خلال 4 سنوات). (2) نسبة المشاريع المستمرة بعد 24 شهراً (الهدف: 65%). (3) متوسط الدخل الشهري للمستفيدات قبل وبعد التمكين. (4) عدد فرص العمل غير المباشرة المستحدثة. (5) نسبة المشاريع التي تنتقل من صغيرة إلى متوسطة. (6) مستوى رضا المستفيدات (مسح سنوي).

## السياسة رقم (19)

### برنامج وطني للمهارات الرقمية وريادة الأعمال الرقمية للمرأة

#### نص السياسة / القرار

إطلاق البرنامج الوطني للمرأة في الاقتصاد الرقمي بهدف تدريب (100,000) امرأة خلال (3) سنوات على المهارات الرقمية المتقدمة (الذكاء الاصطناعي، التجارة الإلكترونية، التسويق الرقمي، التقنية المالية، البرمجة)، بالتعاون مع المنصات الدولية (Coursera, Google, Meta) ومنح شهادات معتمدة.

#### الهدف من السياسة

الاقتصاد الرقمي هو الأقل تحيزًا جندريًا ويسمح بالعمل من المنزل. 40% من المشاركين في برامج UNDP الابتكار والريادة من النساء وهذا دليل على شهية مرتفعة. التمكين الرقمي يفتح أسواقًا إقليمية ودولية دون اشتراطات التنقل.

#### تفاصيل التنفيذ

وزارة الاتصالات - وزارة التعليم العالي - وزارة العمل - هيئة الإعلام والاتصالات - شركاء التنمية.	الجهة المسؤولة
الشابات من (18-40) سنة - الخريجات العاطلات - ربات البيوت الراغبات في الانخراط - النساء في المناطق الطرفية.	المستفيدون
استراتيجية العراق الرقمي - قانون الاتصالات رقم 65 لسنة 2001 - أهداف التنمية المستدامة 4 و 5 و 9.	السند القانوني والدستوري
التصميم والشراكات: 6 أشهر. المجموعة الأولى (10,000): 12 شهرًا. التوسع: 36 شهرًا.	الإطار الزمني
(1) عدد المتدربات بشهادات معتمدة. (2) نسبة المتدربات اللواتي أطلقن أعمالًا رقمية (الهدف: 25%). (3) الدخل الشهري المتوسط بعد التدريب. (4) عدد المنتسبات لمنصات العمل الحر.	مؤشرات الأداء الرئيسية

## السياسة رقم (20)

# إنشاء منصة وطنية للإرشاد (Mentorship) ونقل الخبرات بين رائدات

نص السياسة / القرار

إطلاق (المنصة الوطنية للإرشاد الريادي النسائي) (رقمية + فعاليات) تربط (3,000) رائدة ناشئة بـ(500) رائدة ناجحة وخبيرة كل سنة، بنظام مرتبط بالمنهجيات العالمية (SCORE, Cherie Blair Foundation)، مع تحفيز مالي للمرشدات (Mentors) وضمانات جودة.

### الهدف من السياسة

الإرشاد هو المسرع الأقوى لنجاح رائدات، خصوصاً في سياق يفتقر للنساء القياديات المرئييات. الأبحاث تثبت أن رائدات المرشدات يحققن (3X) معدلات نمو مقارنة بغير المرشدات. المنصة تستفيد من رائدات العراقيات الناجحات داخل وخارج البلد.

### تفاصيل التنفيذ

الجهة المسؤولة	دائرة تمكين المرأة (الأمانة العامة لمجلس الوزراء) - غرفة تجارة بغداد - اتحاد الصناعات - منظمات المجتمع المدني النسائية (WEO وغيرها).
المستفيدون	رائدات المبتدئات - طالبات الجامعات - رائدات الموسّعات لأعمالهن - المرشدات (شبكة مهنية).
السند القانوني والدستوري	خطة التمكين الاقتصادي للمرأة 2021-2022 - الاستراتيجية الوطنية للشباب - أهداف التنمية المستدامة رقم 5 و 8.
الإطار الزمني	المنصة الرقمية: 6 أشهر. الإطلاق الوطني: 9 أشهر. التوسع الدولي (الشتات): 18 شهراً.
مؤشرات الأداء الرئيسية	(1) عدد الأزواج (Mentor-Mentee) النشطة. (2) معدل نمو أعمال رائدات المرشدات. (3) نسبة رائدات اللاتي يفدن بتحسن ملموس (75%). (4) عدد الفعاليات السنوية (24).

## السياسة رقم (21) إطلاق منصة وطنية للتجارة الإلكترونية للمنتجات النسائية

### نص السياسة / القرار

إنشاء منصة رقمية وطنية باسم سوق العراقيات تحت إشراف وزارة التجارة، تتيح لرائدات الأعمال عرض منتجاتهن محليًا وإقليميًا، مع حلول شحن ودفع إلكتروني مدعومة، وتسويق وترويج حكومي، وتكامل مع المنصات الدولية (Amazon, Noon, Jumia) لتصدير المنتجات التراثية والحرفية.

### الهدف من السياسة

التجارة الإلكترونية في العراق في بداياتها (أقل من 3% من التجزئة). العراقيات في الإنتاج اليدوي والتراثي والأغذية المنزلية يفتقدن قناة وصول للأسواق. المنصة تحل مشكلة الوصول والتنقل والتسويق في وقت واحد.

### تفاصيل التنفيذ

وزارة التجارة - وزارة الاتصالات - البنك المركزي (الدفع الإلكتروني) - هيئة البريد - الشركاء الخاصون.	الجهة المسؤولة
الحرفيات - المنتجات المنزلية والغذائية - الرائدات في الأزياء والمصنوعات اليدوية - الفنانات.	المستفيدون
قانون التجارة رقم 30 لسنة 1984 - قانون التوقيع الإلكتروني والمعاملات الإلكترونية رقم 78/2012 - المادة (24) من الدستور (حرية انتقال البضائع).	السند القانوني والدستوري
تطوير المنصة: 9 أشهر. الإطلاق التشغيلي: 12 شهرًا. التصدير الدولي: 18 شهرًا.	الإطار الزمني
(1) عدد البائعات المسجلات (10,000). (2) حجم المبيعات السنوي (50 مليار دينار). (3) نسبة التصدير الإقليمي من الإجمالي (20%). (4) عدد المستخدمين النشيطات شهريًا.	مؤشرات الأداء الرئيسية

## السياسة رقم (22) برنامج ترويج صادرات المشاريع النسائية

### نص السياسة / القرار

إنشاء وحدة متخصصة داخل وزارة التجارة (الهيئة العامة للمعارض) باسم (وحدة صادرات المشاريع النسائية)، تقدم دراسات سوق مجانية، دعم المشاركة في المعارض الدولية (Gulfood، SIAL، Expo Dubai)، تأمين صادرات مدعوم، وشبكات مشترين دوليين.

### الهدف من السياسة

التصدير يضاعف دخل الشركة ويخرجها من محدودية السوق المحلي. المنتجات العراقية النسائية (تمور، حرف يدوية، فساتين تراثية) تقدر في الأسواق الخليجية والأوروبية لكنها لا تصل بنحو منظم. الدعم الحكومي الموجه يكسر هذا الحاجز.

### تفاصيل التنفيذ

وزارة التجارة - الهيئة العامة للمعارض - اتحاد رجال الأعمال العراقيين - هيئة الاستثمار - البعثات التجارية العراقية في الخارج.	الجهة المسؤولة
الشركات النسائية المصدرة - المنتجات الزراعية - الصناعات التحويلية الخفيفة - الحرف والمنتجات التراثية.	المستفيدون
قانون التجارة 30/1984 - قانون الجمارك رقم 23 لسنة 1984 - المادة (26) من الدستور - اتفاقية GAFTA (منطقة التجارة العربية الحرة).	السند القانوني والدستوري
تأسيس الوحدة: 6 أشهر. الحملة الأولى: 9 أشهر. التوسع الإقليمي: 18 شهرًا.	الإطار الزمني
(1) حجم الصادرات النسائية السنوي (الهدف: 200 مليون دولار خلال 5 سنوات). (2) عدد المعارض الدولية المشارك فيها (12 في السنة). (3) عدد عقود التصدير الموقعة. (4) تنوع الأسواق الجغرافية (10 دول).	مؤشرات الأداء الرئيسية

## السياسة رقم (23) برنامج دعم المرأة في القطاع الزراعي والريفي

### نص السياسة / القرار

تخصيص حصة إلزامية لا تقل عن (25%) من قروض المبادرة الزراعية للبنك المركزي ومن ميزانيات المصرف الزراعي التعاوني لصالح النساء المزارعات والرائدات الزراعيات، مع برنامج تسجيل الأراضي الزراعية باسم المستحقات، وتدريب على الممارسات الزراعية الحديثة، ومراكز تجميع ومعالجة.

### الهدف من السياسة

القطاع الزراعي يستوعب نسبة كبيرة من العمالة النسائية (خاصة في المحافظات الريفية)، لكنه يعمل في اقتصاد غير منظم بدون تمويل أو ملكية. تنظيمه يرفع إنتاجية الأراضي الزراعية (من 14 مليون دونم مزروع من أصل 80 مليون صالح)، ويخرج النساء من الهشاشة.

### تفاصيل التنفيذ

وزارة الزراعة - وزارة الموارد المائية - المصرف الزراعي التعاوني - البنك المركزي - الهيئة العامة للتعاون الزراعي.	الجهة المسؤولة
المزارعات - عائلات الفلاحات - التعاونيات الزراعية النسائية - صغار المنتجين في الريف.	المستفيدون
قانون الاستثمار الزراعي رقم 35 لسنة 1983 - قانون الإصلاح الزراعي - قانون المصرف الزراعي - مبادرات البنك المركزي للتمويل الزراعي.	السند القانوني والدستوري
إعادة توجيه الحصص: 6 أشهر. برنامج التسجيل والتدريب: 12-36 شهرًا.	الإطار الزمني
(1) عدد المزارعات المستفيدات من القروض. (2) مساحة الأراضي المسجلة باسم نساء. (3) ارتفاع الإنتاجية. (4) عدد التعاونيات النسائية (الهدف: 150).	مؤشرات الأداء الرئيسية

## السياسة رقم (24) إنشاء مجتمعات عمل ومراكز مشتركة (Co-Working) للنساء في المحافظات

نص السياسة / القرار

إنشاء (30) مجمّع عمل مشترك ومناطق صناعية صغيرة مخصصة للنساء، بشروط إيجار رمزية (100,000 دينار/ شهريًا)، بخدمات مشتركة (كهرباء، إنترنت عالي السرعة، قاعات، مختبرات، دور حضانة)، في موقع آمن وقريب من المواصلات العامة.

الهدف من السياسة

التنقل وعدم توفر مكان آمن للعمل عائق كبير، بيانات البنك الدولي، النساء يفضلن تنقل قصير. المجتمعات المشتركة تحل مشكلة الموقع والخدمات والأمان، وتخلق شبكة علاقات بين رائدات تعزز التعاون.

تفاصيل التنفيذ

وزارة الصناعة والمعادن - هيئة الاستثمار - المحافظات - البلديات - القطاع الخاص (بصيغة PPP).	الجهة المسؤولة
الرائدات بدون مكاتب - الشركات الناشئة - المصمّمات والمصنّعات - الأمهات العاملات الراغبات في القرب من الأطفال (دور حضانة ملحقه).	المستفيدون
قانون الاستثمار 13/2006 - قانون البلديات - القوانين المحلية للمحافظات - قانون الصناعة رقم 20 لسنة 1998.	السند القانوني والدستوري
التصميم والمواقع: 9 أشهر. إنشاء المجتمعات الأولى (5): 18 شهرًا. التعميم: 36 شهرًا.	الإطار الزمني
(1) عدد المجتمعات العاملة. (2) عدد الرائدات المنتفعات (3,000). (3) معدل إشغال 85%. (4) عدد الشركات المتخرجة (مصنفة كشركات مستقلة).	مؤشرات الأداء الرئيسية

## السياسة رقم (25) إنشاء المرصد الوطني لريادة أعمال المرأة

### نص السياسة / القرار

تأسيس مرصد وطني مستقل (بصيغة وحدة ضمن وزارة التخطيط أو هيئة مستقلة) يتولى جمع وتحليل ونشر البيانات حول ريادة أعمال المرأة (عدد الشركات، القطاعات، الدخل، التحديات)، مع إصدار تقرير سنوي وتحديثات ربع سنوية وبوابة مفتوحة للبيانات.

### الهدف من السياسة

انعدام البيانات الدقيقة أبرز معوقات السياسات في العراق. الأرقام المتداولة متناقضة، والجهات المختلفة تستخدم تعريفات متفاوتة. المرصد الموحد ينتج حقيقة واحدة يبنى عليها القرار، ويرفع العراق في المؤشرات الدولية (، WEF، GEM، GEI).

### تفاصيل التنفيذ

وزارة التخطيط - الجهاز المركزي للإحصاء - دائرة تمكين المرأة - شركاء أكاديميون ودوليون.	الجهة المسؤولة
صانعو السياسات - الباحثون - المستثمرون - الرائدات (وصول للبيانات) - المجتمع الدولي.	المستفيدون
قانون الإحصاء رقم 21 لسنة 1972 - قانون وزارة التخطيط - أهداف التنمية المستدامة (المؤشر 5.5.2).	السند القانوني والدستوري
تأسيس المرصد: 9 أشهر. التقرير الأول: 18 شهرًا. البوابة المفتوحة: 24 شهرًا.	الإطار الزمني
(1) إصدار تقرير سنوي شامل. (2) شمول 95% من المتغيرات الدولية المطلوبة. (3) عدد الباحثين والجهات المستخدمة للبيانات. (4) ارتفاع تصنيف العراق في (GEM) بعشر مراتب خلال 3 سنوات.	مؤشرات الأداء الرئيسية

## السياسة رقم (26)

# اعتماد الموازنة المراعية للنوع الاجتماعي في جميع الوزارات

### نص السياسة / القرار

إصدار قرار من مجلس الوزراء يلزم جميع الوزارات والمؤسسات الاتحادية بإعداد وعرض موازنتها السنوية وفق منهجية (الموازنة المراعية للنوع الاجتماعي)، بحيث تحدد نسبة الإنفاق المخصصة للنساء والفتيات، وتقيم الآثار الجندرية للإنفاق العام.

### الهدف من السياسة

أحد الركائز الست في خطة التمكين الاقتصادي للمرأة 2021 - 2022 (البنك الدولي + حكومة العراق). الموازنة المراعية تكشف التحيزات الضمنية في الإنفاق وتحررها لصالح النساء. يجعل تمكين المرأة خيارًا ممنهجًا وليس موازنة هامشية.

### تفاصيل التنفيذ

وزارة المالية (دائرة الموازنة) - الأمانة العامة لمجلس الوزراء - ديوان الرقابة المالية الاتحادي - جميع الوزارات.	الجهة المسؤولة
النساء والفتيات (مخصصات أفضل) - الاقتصاد الوطني (كفاءة أعلى للإنفاق) - الشفافية المالية.	المستفيدون
قانون الإدارة المالية الاتحادية رقم 6 لسنة 2019 - قانون الموازنة السنوي - التزامات أهداف التنمية المستدامة.	السند القانوني والدستوري
التصميم والتدريب: 12 شهرًا. التطبيق التجريبي (5 وزارات): 18 شهرًا. التعميم: 36 شهرًا.	الإطار الزمني
(1) نسبة الوزارات الملتزمة (100% خلال 3 سنوات). (2) نسبة الإنفاق العام الموجه للنساء (الهدف: ارتفاع بـ 5 نقاط مئوية). (3) عدد برامج مراعية للنوع الممولة. (4) تقرير سنوي علني.	مؤشرات الأداء الرئيسية

## السياسة رقم (27)

### شمول العاملات لحسابهن الخاص ورائدات الأعمال بالضمان الاجتماعي

#### نص السياسة / القرار

تعديل قانون التقاعد والضمان الاجتماعي للعمال رقم 39 لسنة 1971 لشمول العاملات لحسابهن الخاص ورائدات الأعمال في القطاع غير المنظم، بنظام اشتراكات مرنة ومدعومة جزئياً من الدولة لأول (3) سنوات من تأسيس المشروع.

#### الهدف من السياسة

بحسب دراسة البنك الدولي (2022) و ILO، النساء في المشرق يستثنى كثير منهن من الحماية الاجتماعية لعملهن في القطاع غير الرسمي (66.9% من العمالة الكلية في 2012). الشمول يخلق شبكة أمان تشجع المرأة على المخاطرة وإطلاق مشاريع.

#### تفاصيل التنفيذ

الجهة المسؤولة	مؤسسة التقاعد والضمان الاجتماعي للعمال - وزارة العمل والشؤون الاجتماعية - مجلس النواب - وزارة المالية.
المستفيدون	العاملات لحسابهن الخاص - الرائدات - المزارعات - الحرفيات - العاملات من المنزل.
السند القانوني والدستوري	قانون التقاعد والضمان الاجتماعي للعمال 39/1971 - قانون العمل 37/2015 - اتفاقية ILO رقم 102 (المعايير الدنيا للضمان الاجتماعي).
الإطار الزمني	مسودة التعديل: 9 أشهر. الإقرار والنفاذ: 18 شهرًا. التسجيل التدريجي: 36 شهرًا.
مؤشرات الأداء الرئيسية	(1) عدد المسجلات سنويًا. (2) نسبة شمول النساء العاملات لحسابهن (الهدف: 40% خلال 5 سنوات). (3) التزام مالي للصندوق. (4) رضا المستفيدات.

## السياسة رقم (28)

# إلزامية جمع ونشر البيانات المصرفية المصنفة حسب النوع الاجتماعي

### نص السياسة / القرار

إصدار تعليم من البنك المركزي يُلزم جميع المصارف والمؤسسات المالية بجمع ونشر بيانات مصنفة حسب النوع الاجتماعي بشأن فتح الحسابات، طلبات القروض، الموافقات والرفض، أحجام القروض، معدلات الفائدة، ومعدلات السداد، وإصدار تقرير سنوي علني.

### الهدف من السياسة

غياب البيانات يعمي السياسات. اليوم لا توجد بيانات وطنية دقيقة عن الفجوة الجندرية في التمويل في العراق. إلزامية الرصد ينتج شفافية، ويكشف المصارف المتحيزة، ويتيح توجيه السياسات بدقة، ويحسن ترتيب العراق دولياً.

### تفاصيل التنفيذ

البنك المركزي العراقي - الجهاز المركزي للإحصاء - وزارة التخطيط - جمعية المصارف العراقية.	الجهة المسؤولة
صانعو السياسات - الباحثون - منظمات المجتمع المدني - المصارف (تحسين قاعدة قراراتها) - الرائدات أنفسهن (شفافية).	المستفيدون
قانون البنك المركزي 56/2004 (صلاحيات إحصائية ورقابية) - قانون الإحصاء رقم 21 لسنة 1972 - معايير لجنة بازل للإفصاح.	السند القانوني والدستوري
إصدار التعليم: 3 أشهر. البدء بالجمع: 6 أشهر. التقرير الأول: 15 شهراً.	الإطار الزمني
(1) نسبة المصارف الممتثلة (100% خلال سنة). (2) اكتمال البيانات (95%). (3) نشر تقرير سنوي. (4) استخدام البيانات في وضع السياسات (عدد السياسات المستندة إليها).	مؤشرات الأداء الرئيسية

## السياسة رقم (29)

## إجازة أبوة مدفوعة الأجر وإجازة والدية مشتركة

## نص السياسة / القرار

تعديل قانون الخدمة المدنية رقم 24 لسنة 1960 وقانون العمل 37/2015 لاعتماد إجازة أبوة مدفوعة الأجر لا تقل عن (14) يومًا، وإجازة والدية مشتركة مدتها (6) أشهر يمكن توزيعها بين الأبوين، مع حصة أب غير قابلة للتنازل لا تقل عن (30) يومًا.

## الهدف من السياسة

عبء الرعاية غير المدفوعة يقع بنسبة (3:1) على المرأة في العراق (البنك الدولي، 2022). إجازة الأبوة تعيد توزيع المسؤوليات المنزلية وتكسر النمط الذي يعيق استمرار المرأة في العمل والريادة. التجارب الإسكندنافية تثبت أن حصة الأب غير القابلة للتنازل هي الأداة الأكثر فاعلية.

## تفاصيل التنفيذ

الجهة المسؤولة	مجلس النواب - وزارة العمل - مجلس الخدمة الاتحادي - ديوان الرقابة المالية الاتحادي (تكلفة مالية).
المستفيدون	الأزواج العاملون - الأمهات - الأطفال (رعاية مشتركة أفضل) - منشآت العمل (ثقافة توازن).
السند القانوني والدستوري	اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم 183 (مصادق عليها 2019) - المادة (22) من الدستور - قانون الخدمة المدنية - قانون العمل 37/2015.
الإطار الزمني	مسودة التعديلات: 6 أشهر. الإقرار: 12 شهرًا. النفاذ: 15 شهرًا.
مؤشرات الأداء الرئيسية	(1) نسبة الآباء المستفيدين من الإجازة (الهدف: 60%). (2) توزيع وقت الرعاية المنزلية. (3) ارتفاع معدل عودة الأمهات للعمل بعد الوضع بنسبة (20%). (4) انخفاض فجوة الدخل الجندرية.

## السياسة رقم (30) الحماية القانونية من العنف الاقتصادي والابتزاز الأسري

### نص السياسة / القرار

إضافة تعريف العنف الاقتصادي (مصادرة الأجر، منع العمل أو التملك، إجبار على توقيع وثائق مالية) إلى مشروع قانون الحماية من العنف الأسري، مع أدوات حماية سريعة (أوامر قضائية عاجلة خلال 48 ساعة)، ومأوى مؤقتة للمتعرضات، ودعم قانوني مجاني.

### الهدف من السياسة

العنف الاقتصادي يُبعد النساء عن سوق العمل والريادة بشكل مباشر (13% من النساء غير العاملات يذكرن ذلك). الحماية القانونية تحرر النساء من الإكراه المنزلي وتسمح لهن بالمشاركة الاقتصادية الكاملة.

### تفاصيل التنفيذ

الجهة المسؤولة	مجلس النواب - المجلس الأعلى للقضاء - وزارة الداخلية (شعب حماية الأسرة) - وزارة العمل والشؤون الاجتماعية.
المستفيدون	النساء المتعرضات للعنف الأسري - الرائدات - العاملات - العائلات.
السند القانوني والدستوري	المادة (29/رابعًا) من الدستور (منع العنف الأسري) - قانون العقوبات رقم 111 لسنة 1969 - مشروع قانون الحماية من العنف الأسري - اتفاقية سيداو.
الإطار الزمني	الإقرار (بعد طول تأجيل): 12 شهرًا. النفاذ والتطبيق: 15 شهرًا.
مؤشرات الأداء الرئيسية	(1) إقرار القانون. (2) عدد الشكاوى المسجلة والمعالجة. (3) عدد أوامر الحماية الصادرة. (4) عدد المستفيدات من المأوى والدعم القانوني.

## المصادر والشواهد على ارقام البيانات التي نظم على أساسها ملف مقترح السياسات العامة لريادة أعمال المرأة



1. World Bank — Women, Business and the Law (WBL) 2023-2024 منظمة: البنك الدولي، مجموعة الممارسات العالمية للمساواة بين الجنسين. التركيز: ترتيب القوانين المواتية لأعمال المرأة عالمياً (العراق: المرتبة 15 الأدنى).
2. World Bank — Mashreq Gender Facility (MGF) 2019-2024 منظمة: البنك الدولي بدعم من حكومتَي كندا والنرويج. التركيز: برنامج تقني متعدد السنوات لتمكين المرأة الاقتصادي في العراق والأردن ولبنان.
3. World Bank — Care Work and Women's Labor Market Outcomes in Iraq, Jordan, and Lebanon 2022 المؤلفون: فريق الحماية الاجتماعية والوظائف. التركيز: دور الرعاية غير المدفوعة في تحديد مشاركة المرأة الاقتصادية (32% من النساء غير العاملات يخترن رعاية الأطفال).
4. World Bank — Global Financial Inclusion Database (Findex) 2021 منظمة: البنك الدولي، قسم البحث والتطوير. التركيز: البيانات العالمية عن الشمول المالي (العراق: أقل من 20% من البالغين يملكون حسابات مصرفية).
5. World Bank — Navigating Social Norms to Empower Iraq's Female Workforce (April 2024) المؤلفون: فريق البنك الدولي للسياسات الاجتماعية. التركيز: تحليل الأعراف الاجتماعية المعيقة لمشاركة المرأة (13% من النساء يُنبطن من قبل الأزواج).
6. World Bank — Self-Employment with a Poverty Focus: Improving the Livelihoods of Iraqi Women 2022 المؤلفون: Moosa, Moreira, Pela. التركيز: تحليل العمل الحر للنساء العراقيات وسبل تمكينهن من الفقر.
7. International Labour Organization (ILO) — National Strategy to Prevent and Reduce Inequality in the Workplace in Iraq 2024-2028 منظمة: منظمة العمل الدولية. التركيز: استراتيجية وطنية شاملة، مشاركة المرأة 48.1 نقطة من 100.
8. ILO — The Informal Sector and Structural Transformation in Egypt, Iraq, and Jordan 2024 منظمة: منظمة العمل الدولية بالشراكة مع UNDP. التركيز: حجم الاقتصاد غير المنظم (66.9% من العمالة)، ونسبة عمل النساء فيه.
9. ILO Convention 183 — Maternity Protection Convention 2000 منظمة: منظمة العمل الدولية. التركيز: معايير الحماية للأمومة والإرضاع (صادق عليها العراق في تشرين الأول 2019).
10. ILO Recommendation 205 — Employment and Decent Work for Peace and Resilience منظمة: منظمة العمل الدولية. التركيز: توصيات للعمل المرن وأماكن عمل شاملة.

- 11. Consultative CGAP — Making Finance Work for Women 2024 .Group to Assist the Poor. التركيز: إزالة الحواجز الجندرية أمام الوصول للتمويل المالي.
- 12. IFC — SME Finance Gap and Women-Owned Businesses 2017 منظمة: مؤسسة التمويل الدولية (مجموعة البنك الدولي). التركيز: فجوة التمويل للشركات الصغيرة والمتوسطة المملوكة للمرأة (33% من فجوة التمويل العالمية).
- 13. UN Women — Gendered Laws and Women's Financial Inclusion 2024 منظمة: هيئة الأمم المتحدة للمرأة. التركيز: تأثير القوانين الجندرية على الشمول المالي للنساء.
- 14. UNDP Iraq — Innovation for Development Program منظمة: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. التركيز: برنامج الابتكار وريادة الأعمال للشباب (40% مشاركة نسائية).
- 15. UNDP Iraq — Funding Facility for Stabilization منظمة: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. التركيز: تمويل برامج التعافي والتنمية في المناطق المتضررة من النزاع.
- 16. IOM Iraq — Iraqi Women Challenge Violent Extremism by Empowering Communities (August 2024) منظمة: المنظمة الدولية للهجرة. التركيز: دور تمكين المرأة اقتصادياً في الصمود ومكافحة التطرف.
- 17. GIZ — Promoting Financial Inclusion in Iraq منظمة: المؤسسة الألمانية للتعاون الدولي. التركيز: تعزيز الشمول المالي للنساء والمشاريع الصغيرة.
- 18. CEDAW — Convention on the Elimination of All Forms of Discrimination Against Women منظمة: الأمم المتحدة. المواد ذات الصلة: المادة (11) العمل والتوظيف، والمادة (13) الحقوق الاقتصادية والاجتماعية.
- 19. UN Sustainable Development Goals (SDGs) 2030 منظمة: الأمم المتحدة. الأهداف ذات الصلة: الهدف 5 (المساواة بين الجنسين)، الهدف 8 (العمل اللائق والنمو الاقتصادي)، الهدف 9 (الصناعة والابتكار)، الهدف 4 (التعليم الجيد).
- 20. UN Security Council Resolution 1325 — Women, Peace and Security منظمة: مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة. التركيز: دور المرأة في السلام والأمن والتنمية الاقتصادية.
- 21. Basel Committee on Banking Supervision — Principles for Inclusive Financial Services منظمة: لجنة بازل للرقابة المصرفية. التركيز: معايير الرقابة على الشمول المالي والإفصاح المصرفي.

- 22. Alliance for Financial Inclusion (AFI) — Gender-Responsive Financial Inclusion Best Practices منظمة: تحالف الشمول المالي. التركيز: أفضل الممارسات الدولية في الشمول المالي المراعي للنوع.
- 23. Global Entrepreneurship Monitor (GEM) — Women's Entrepreneurship Report 2024 منظمة: GEM Global Consortium. التركيز: مؤشرات ريادة الأعمال للمرأة عالمياً.
- 24. Constitution of the Republic of Iraq 2005 المصدر: البرلمان العراقي / جمهورية العراق. المواد الرئيسية المستند إليها: 14 (المساواة)، 16 (تكافؤ الفرص)، 22 (حق العمل)، 23 (الملكية الخاصة)، 25 (الاقتصاد)، 26 (الاستثمار)، 28 (الضرائب)، 29 (الأمومة والطفولة وحماية العنف)، 30 (الضمان الاجتماعي)، 34 (التعليم)، 132 (رعاية ذوي الشهداء).
- 25. Iraqi Labor Law No. 37 of 2015 المصدر: وزارة العمل والشؤون الاجتماعية / جريدة الوقائع العراقية، العدد 4386. الفصول الرئيسية: الفصل العاشر (حماية المرأة العاملة)، المواد 85-92.
- 26. Law on Support for Small Income-Generating Projects No. 10 of 2012 المصدر: وزارة العمل والشؤون الاجتماعية. التركيز: تمويل المشاريع الصغيرة، القروض بدون فائدة حتى 20 مليون دينار.
- 27. Amendment to Law No. 10 of 2012, Law No. 14 of 2023 المصدر: البرلمان العراقي / جريدة الوقائع العراقية، العدد 4728، 10 تموز 2023. التركيز: تحديثات على شروط التمويل والمستفيدين.
- 28. Iraqi Investment Law No. 13 of 2006 and its Amendments (Law No. 2 of 2015) المصدر: 2010, Law No. 50 of 2015) هيئة الاستثمار الوطنية. التركيز: تشجيع الاستثمارات ونقل التكنولوجيا الحديثة.
- 29. Iraqi Companies Law No. 21 of 1997 (Amended) المصدر: وزارة التجارة. التركيز: تنظيم تأسيس الشركات وتسجيلها.
- 30. Iraqi Civil Code No. 40 of 1951 المصدر: وزارة العدل. التركيز: تنظيم المعاملات المدنية والملكية والعقود.
- 31. Personal Status Law No. 188 of 1959 المصدر: وزارة العدل / المجلس الأعلى للقضاء. التركيز: تنظيم الأحوال الشخصية والميراث.

- 32. Central Bank of Iraq Law No. 56 of 2004 المصدر: البنك المركزي العراقي. التركيز: استقلالية البنك المركزي وصلاحياته الرقابية والإحصائية.
- 33. Banking Law No. 94 of 2004 المصدر: البنك المركزي العراقي. التركيز: تنظيم العمل المصرفي في العراق.
- 34. Iraqi Workers' Pension and Social Security Law No. 39 of 1971 المصدر: مؤسسة التقاعد والضمان الاجتماعي للعمال. التركيز: تنظيم الضمان الاجتماعي للعمال في القطاع الخاص.
- 35. Civil Service Law No. 24 of 1960 المصدر: مجلس الخدمة الاتحادي. التركيز: تنظيم العمل في القطاع الحكومي.
- 36. Iraqi Income Tax Law No. 113 of 1982 المصدر: وزارة المالية / هيئة الضرائب. التركيز: نظام الضرائب على الدخل والإعفاءات.
- 37. Federal Financial Management Law No. 6 of 2019 المصدر: وزارة المالية. التركيز: إدارة المالية العامة والموازنة الاتحادية.
- 38. Statistics Law No. 21 of 1972 المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء. التركيز: تنظيم العمل الإحصائي الوطني.
- 39. Trade Law No. 30 of 1984 المصدر: وزارة التجارة. التركيز: تنظيم التجارة الداخلية والخارجية.
- 40. Customs Tariff Law No. 22 of 2010 المصدر: الهيئة العامة للجمارك. التركيز: تنظيم الرسوم الجمركية والإعفاءات.
- 41. Iraqi Penal Code No. 111 of 1969 المصدر: المجلس الأعلى للقضاء. التركيز: العقوبات الجنائية ذات الصلة بالعنف الأسري والاقتصادي.
- 42. Industry Law No. 20 of 1998 المصدر: وزارة الصناعة والمعادن. التركيز: تنظيم النشاط الصناعي.
- 43. Agricultural Investment Law No. 35 of 1983 المصدر: وزارة الزراعة. التركيز: تنظيم الاستثمار الزراعي.
- 44. Telecommunications Law No. 65 of 2001 المصدر: هيئة الإعلام والاتصالات. التركيز: تنظيم قطاع الاتصالات.

- 45. Electronic Signature and Electronic Transactions Law No. 78 of 2012. المصدر: وزارة الاتصالات. التركيز: تنظيم المعاملات الإلكترونية والتوقيع الرقمي.
- 46. Martyrs Foundation Law No. 2 of 2016. المصدر: مؤسسة الشهداء. التركيز: تنظيم رعاية ذوي الشهداء وحقوقهم.
- 47. Popular Mobilization Forces Authority Law No. 40 of 2016. المصدر: هيئة الحشد الشعبي. التركيز: تنظيم الهيئة وشؤون منتسبيها وعوائل شهدائها.
- 48. Compensation Law for Victims of Military Operations, Military Mistakes, and Terrorist Operations No. 20 of 2009. المصدر: مجلس الوزراء العراقي. التركيز: تعويض المتضررين من العمليات العسكرية والإرهابية.
- 49. Reconstruction Fund for Damaged Areas Law. المصدر: الأمانة العامة لمجلس الوزراء. التركيز: تمويل إعادة إعمار المناطق المتضررة من النزاعات.
- 50. Central Bank of Iraq — National Financial Inclusion Strategy 2025-2029. المصدر: البنك المركزي العراقي بالتعاون مع (AFI) Alliance for Financial Inclusion. الهدف: رفع نسبة امتلاك الحسابات المصرفية إلى 50% بحلول 2030، وتقليص الفجوة الجندرية للنصف.
- 51. Central Bank of Iraq — Circular on Central Bank Initiatives 2024. المصدر: البنك المركزي العراقي. التركيز: مبادرة 4 تريليون دينار، ومبادرات التمويل الزراعي والصناعي والصغير.
- 52. Central Bank of Iraq — Establishment of Riyada Bank for Social Development 2023. المصدر: البنك المركزي العراقي. التركيز: بنك متخصص لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة بقروض ميسرة.
- 53. Ministry of Planning Iraq — Women's Economic Empowerment Plan 2021-2022. المصدر: وزارة التخطيط / دائرة تمكين المرأة / الأمانة العامة لمجلس الوزراء. الأولويات الست: الموازنة المراعية للنوع، المهارات الرقمية، الوصول للتمويل، البيانات، الإصلاحات التشريعية، الرعاية.
- 54. Iraqi Women Empowerment Directorate — National Plan for Women's Empowerment 2021. المصدر: دائرة تمكين المرأة / الأمانة العامة لمجلس الوزراء. التركيز: رؤية شاملة للتمكين السياسي والاقتصادي والاجتماعي.
- 55. Ministry of Labor and Social Affairs — Labor Law Regulations and Guidelines. المصدر: وزارة العمل والشؤون الاجتماعية. التركيز: التعليمات التنفيذية لقانون العمل 37/2015.

- 56. Ministry of Commerce — Trade and Export Policies المصدر: وزارة التجارة. التركيز: سياسات تسهيل التجارة والصادرات.
- 57. Ministry of Agriculture — Agricultural Development and Women Farmers Support المصدر: وزارة الزراعة. التركيز: برامج دعم القطاع الزراعي والنساء المزارعات.
- 58. Agricultural Cooperative Bank — Agricultural Initiative Story and Impact Report 2010-2016 المصدر: المصرف الزراعي التعاوني / وزارة التخطيط. التركيز: تاريخ المبادرة الزراعية وتأثيرها على القطاع.
- 59. Ministry of Higher Education and Scientific Research — Curricula Development Authority المصدر: وزارة التعليم العالي والبحث العلمي. التركيز: دعم تطوير المناهج وإدماج ريادة الأعمال.
- 60. Iraqi Central Bureau of Statistics — Labor Force Surveys 2018-2023 المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء / وزارة التخطيط. البيانات: معدلات المشاركة الاقتصادية للنساء، البطالة، التوزيع القطاعي.
- 61. Prime Minister's Office — National Employment Policy المصدر: الأمانة العامة لمجلس الوزراء. التركيز: سياسة التشغيل الوطنية والأهداف الاستراتيجية.
- 62. Iraq's National Action Plan on UN Security Council Resolution 1325 المصدر: حكومة العراق. التركيز: خطة العراق الوطنية لتنفيذ قرار 1325 (المرأة والسلام والأمن).
- 63. Martyrs Foundation — Annual Reports on Martyrs' Families Statistics المصدر: مؤسسة الشهداء العراقية. التركيز: إحصاءات شاملة لذوي الشهداء واحتياجاتهم.
- 64. Popular Mobilization Forces Authority — Department of Martyrs' Families Affairs المصدر: هيئة الحشد الشعبي. التركيز: شؤون عوائل شهداء الحشد الشعبي وبرامج الدعم.
- 65. Al-Bayan Center for Planning and Studies — Women's Economic Empowerment in Iraq: Challenges and Strategic Directions 2021 المؤلفون: فريق مركز البيان. التركيز: التحديات والتوجهات الاستراتيجية والمبادرات.
- 66. Al-Bayan Center — Women in the Labor Environment: Challenges and Opportunities 2021 المؤلفون: فريق دراسات المرأة في مركز البيان. التركيز: الواقع الراهن لمشاركة المرأة الاقتصادية، والعقبات والفرص.

- 67. Al-Bayan Center — Youth Employment Policies in Iraq 2023 المؤلف: هيام علي المرهج. التركيز: تحديات التوظيف للشباب والشابات في القطاعين العام والخاص.
- 68. Arab Young Researchers and Scientists Network — Iraq Monitor Report 2023 المصدر: الشبكة العربية للباحثين والباحثات الشباب. التركيز: بيانات العراق حول مشاركة المرأة في ريادة الأعمال (48.1 نقطة من 100).
- 69. University of Baghdad — Entrepreneurship Journal for Finance and Business 2021-2024 المصدر: كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة بغداد. التركيز: دراسات وأبحاث حول ريادة الأعمال والتمويل الصغير والمتوسط.
- 70. Al-Mustansiryah University — Women Empowerment in Iraq and Their Role in Economic Development المؤلفون: أكاديميون من جامعة المستنصرية. التركيز: دور تمكين المرأة في النمو الاقتصادي الوطني.
- 71. Democratic Arab Center — Legal Regulation of Special Categories' Work under Iraqi Labor Law No. 37/2015 (2018) المؤلف: عمر موسى جعفر، كلية اليرموك. التركيز: حماية المرأة العاملة، قيود التشغيل، الحقوق والاستثناءات.
- 72. Al-Qadisiyah Journal for Administrative and Economic Sciences — Women Empowerment in Iraq and Their Role in Economic Development 2015 المؤلفون: عبد الكريم جابر العيساوي وشذى سالم ودلي. التركيز: التمكين الاقتصادي والمساهمة في الناتج المحلي.
- 73. Diyala Journal for Humanitarian Research — Texts of the 2005 Iraqi Constitution and Their Role in Protecting the Principle of Equality المصدر: جامعة ديالى. التركيز: التطبيق الفعلي لمبدأ المساواة في القانون العراقي.
- 74. Azzaman Newspaper — The Economic Reality of Iraqi Women: An Analysis المؤلف: سناء مصطفى. التركيز: تحليل الواقع الاقتصادي للمرأة، وأثر الاقتصاد الريعي.
- 75. Al-Mustaqbal University — Lectures on Iraqi Labor Law No. 37/2015 المصدر: جامعة المستقبل، الحلة، بابل. التركيز: شرح أكاديمي تفصيلي لقانون العمل العراقي.

- 76. Women Empowerment Organization (WEO) — Advocacy Toolkit 2024  
المصدر: منظمة تمكين المرأة (مؤسستها سوزان عارف). التركيز: أدوات الدعوة والتمكين الاقتصادي للنساء.
- 77. Taiba Relief and Development Organization — Gender-Responsive Peacebuilding Programs  
المصدر: منظمة طيبة للإغاثة والتنمية (رئيستها طيبة القيسي). التركيز: برامج السلام والتنمية مع النساء في المناطق المتضررة.
- 78. Iraqi Women Journalists Forum — Women in Media and Economic Participation  
المصدر: منتدى الإعلاميات العراقيات. التركيز: دور الإعلام في تعزيز حقوق المرأة الاقتصادية.
- 79. Iraqi Civil Society Solidarity Initiative — Women's Rights Awareness Campaigns  
المصدر: مبادرة التضامن مع المجتمع المدني العراقي. التركيز: حملات التوعية بحقوق المرأة العاملة والقانونية.
- 80. Iraqi Al-Amal Association — Iraqi Women's Rights Under Constitutions  
المصدر: جمعية الأمل العراقية. التركيز: تطور الحقوق الدستورية للمرأة العراقية عبر الحقب.
- 81. MERI Iraq Research Foundation — 9 out of 10 Iraqi Women Stay Out of the Job Market  
المصدر: مؤسسة البحوث العراقية للتحليل والتطوير. التركيز: تحليل معمق لأسباب عدم مشاركة المرأة الاقتصادية.
- 82. Annabaa Network — Guarantees of the Right to Equality in Iraqi Law  
المصدر: شبكة النبا المعلوماتية. التركيز: الضمانات القانونية لمبدأ المساواة في العراق.
- 83. IMN Magazine — New Hope: Government Bets on Riyada Bank for Small Project Support 2025  
المصدر: شبكة الإعلام العراقي. التركيز: تحليل دور مصرف ريادة في دعم المشاريع الشبابية والريادية.
- 84. Erem Business — Iraq Industrial Project Financing Initiative 2025  
المصدر: إرم بزنس. التركيز: تحليل مبادرات البنك المركزي لتمويل القطاع الصناعي.



مكتب تطوير المشاريع

Project Development Office

Development - Negotiation - Growth - Optimization

**PROJECT DEVELOPMENT OFFICE**

**Luck is a Strategy**

" We don't wait for luck, we engineer it "



3 5  
2 0

مكتب تطوير المشاريع

**Project Development Office**

Development - Negotiation - Growth - Optimization

### تواصل معنا



**Website:**  
dngo.org



**Facebook:**  
مكتب تطوير المشاريع



**WhatsApp:**  
+9647840222307



**Email:**  
info@dngo.org